

من القوة الى الفعل لان ما هو ثابت بالقوة في مادة الاكثات
 والقول بذلك يلزم منه جواز وجود جسم يشتمل على اجزاء
 غير متناهية لها سدا او منتهى وذلك مخالفة المعقول
 وهو القسم المتقدم ابطله وقد نسب الى النظام فالزم عليه
 ان ملة لو قطعت جسما فقد قطعت ما لا يتناهي فالترزم به
 الطفرة فقبل له الملة في طفرتها في حيزها لا ونفى الحيز عنها
 محال وثبوت الحيز لها لا بد وان يكون على عادات الجسم والا
 فالربط الى آخره ويلزم منه انها قطعت احيانا لا تتناهي
 وفتح ما لا يتناهي محال والقول بعدم التجزئية قوة ودخلا
 يلزم منه عدم صحة الانقسام وذلك محال باول العقل فلزم
 من مجموع هذه الكلمات اثبات جز لا يقبل الانقسام وبطلان
 المذهبين المذكورين هو تمام الغرض في ذلك وقد احتجت
 الفلاسفة على مذهبهم بوجوده من ان الخط المركب من
 اجزا فرضا لا بد ان يلا في ما في وسطها جوهران من
 جانبين فان كان ما من احدهما بعين ما من به الآخر فهو
 محال وان كان بغيره فهو تسليم للقسمة فيه ومنها ان
 الجواهر اذا وقع على ملتي جزئين فقد انقسم باعتبار
 ملاقاتهما من جهة واحدة ومنها ان الفرضنا خطا من
 سبعة اجزاء تقسمنا تسعين متساويين يلزم ان ينقسم
 جزا لتعدل القسمة على التساوي ومنها ان الشكل المربع لا بد
 ان يكون قطره اكبر من ضلعه ولو فرضنا صحة القول بالجزء
 فيلزم ان يكون القطر مساويا للضلع اذا قدر مربعاً من
 اجزاء فزده يساوي عدد اجزاء كل ضلع عدد اجزاء الضلع
 الاخر وهذا يبطل القول بالجزء فزدد نعم لا ننكر ان القسيم
 الوهمي يشير الى خط ونقطه وذلك امر وهمي لا وجود
 له

له من خارج والجواب ان الجوهر عندنا يجوز ان يماس
 ستة جواهر وهو واحد فان ادعيتم ان ذلك محال ضرورة
 فنحن نخالفكم في ذلك وان ادعيتموه نظرا فينبو به والجواب
 عندنا امور اضافية والشئ الواحد لاكثر يتكثر الاضافة
 عليه شئ نقول اذا قدرنا جرمنا مقدرنا بقدر معين ولا سب
 ستة اجزاء مماثلة له في القدر ليس ذلك جائزا بالاتفاق
 وان نفيتم الجز فليكون بمماس ستة شتملا على تقديره
 ستة مرات وذلك محال وقد اجاب بعض القاصرين عن
 هذا السؤال بانه لا يكون جوهرين جوهرين وهذا محال
 اذ يلزم منه نفي الاجسام الطويلة العريضة وفي ذلك
 مكابرة الحسن والجواب ما ذكرناه واعلم ان الوهم
 غالبه هو ما فانه لا يشتمل الا بحسوسا والجوهر الغرد غير محسوس
 وانما يتوصل اليه بمسك العقل بالقواطع التي تقام عليه
 واما كون الجوهر على جوهرين فمحال عندنا ولا يصح ان يلا في
 الجوهر الغرد من جهة واحدة جوهرين ابدا وهذا فرض
 محال واما قسمة الخط فعندنا لا ينقسم بجزئين متساويين
 الا خط مركب من اجزاء عددها شئ واما ما هو مركب من اجزاء
 عددها وتر فلا يصح انقسامه بمساويين واما الشكل المربع
 فانما كان قطره اكبر من ضلعه لان القطر مساحته اعظم من
 مساحة الضلع فيلزم ضرورة ان يكون عدد اجزائه اكثر من
 عدد اجزاء الضلع وان فرض خروجه على وجه لا يتعد مس
 المساحة فلا يلزم ان يتفاوت في المقدار وقولهم ان النقطة
 وهمية ان عنوان ذلك ان النقطة مستحيلة في نفسها ففرض
 وجود المحتمل محال وهذا لئلا فكيف يثبت على ذلك المقدمات
 الهندسية وحاصله بناء حكم الممكن على ما يستحيل في وصفه

بناؤكم